



سلسلة ترجمات الزيتون (23)
آذار/ مارس 2007

الدروس المستفادة من حرب الفلسطينيين على إسرائيل

Lessons from the Palestinian 'War' against Israel

Policy Focus رقم 64 مؤسسة واشنطن لدراسات الشرق الأدنى
كانون الثاني/ يناير 2007



ترجمة دراسة:

الدروس المستفادة من حرب الفلسطينيين على إسرائيل

العنوان الأصلي: Lessons from the Palestinian 'War' against Israel

المصدر: Policy Focus رقم 64 مؤسسة واشنطن لدراسات الشرق الأدنى

التاريخ: كانون الثاني/يناير 2007

ترجمة: الزيتونة

مقدمة وتعليق الزيتونة:

كره موشيه يعلون الفلسطينيون في سن مبكر، ومنذ سن العاشرة اشتهر بتحطيمه رؤوس القطط، وقوله "هكذا يجب أن نعمل بالعرب"، فأطلق عليه لقب "بوعي"، أي الذبابة.

واعترض يعلون على مناهج التعليم؛ "لأنها لا تشتمل على مواد تحريضية ضد العرب"، واشترك في إنشاء مستوطنة "يعلون" في غور الأردن، ثم قرر تغيير اسم عائلته إلى "يعلون"؛ وأصبح يُدعى "بوعي يعلون".

ولد يعلون في عام 1950، وبعد احتلال أراضي 1967، قرّر العيش فيها لأنه اعتبرها أرضاً "محررة". وفي عام 1968 التحق بالجيش ضمن لواء المشاة "ناحال"، ثم ترك الجيش لأنه كان يعتبر الاستيطان مهمة مقدسة، مع أنه علماني.

عاد إلى الجيش بعد حرب 1973؛ شهد رفاقه أنه كان يتعمّد إطلاق النار على الفلاحين المصريين في الحقول، وقد قتل عدداً منهم جرّاء ذلك (وفقاً للإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية 1997/6/20).

ثم انضم إلى لواء المظليين، برتبة ضابط، وشارك في عمليات الوحدة الخاصة بسلاح المظليين "سيبرت هتسانخيم". ومن خلال عمله تولى مهمة اغتيال عدد من قادة منظمة التحرير في أوروبا. وبعد اجتياح لبنان عام 82 أصبح قائداً للواء المظليين. وفي عام 1987 تم تعيينه قائداً لوحدة "سيبرت متكال"، أي "سرية الأركان"، وفي نفس الوقت حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية، ثم تمّت ترقيته إلى رتبة عميد.

بعد ذلك، عُين قائداً لقوات جيش الاحتلال في الضفة الغربية؛ حيث صرّح أنه لا يتردّد في قتل 1000 فلسطيني مقابل إنقاذ حياة طفل يهودي واحد (القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي 1993/5/25).

وصرح يعلون أكثر من مرة أن اتفاقيات أوسلو "كارثة" على مستقبل إسرائيل يتوجب الخلاص منها. وفي عام 1994 عُين قائداً لقاعدة التدريبات في قاعدة "بتسليم" في صحراء النقب، وبعد ذلك تولى رئاسة شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، وتمّت ترقيته إلى رتبة لواء، ثم عُين قائداً للمنطقة الوسطى في الجيش.

وفي عام 2000 عُيّن نائباً لرئيس هيئة الأركان، وظلّ في هذا المنصب حتى أعلن رسمياً في تموز/ يوليو 2002 تعيينه رئيساً لهيئة أركان الجيش. ويُعدّ يعلون من أبرز المنادين بتفكيك السلطة الفلسطينية، وقد نُقل عنه قوله: "لو افترضنا أن للفلسطينيين حقاً في هذه البلاد فهل يمكن أن يتنازل المرء لمجموعة من المتخلفين؟! إنهم لا ينتمون للجنس البشري".

ويعمل يعلون حالياً مستشاراً في "معهد السلام الدولي للدراسات الشرق أوسطية".

قدّم دراسته تحت عنوان مضلل سمّاه "الدروس المستفادة من الحرب الفلسطينية على إسرائيل".

تجاهل فيها يعلن حقيقة أن الشعب الفلسطيني الذي اشترك هو، لأكثر من 37 سنة، في قتل أبنائه، ما يزال هو وجيشه يلاحقونهم داخل قراهم ومدنهم وأراضيهم التي احتلتها إسرائيل عام 1967.

ومع أن الأمم المتحدة دعت الجيش الإسرائيلي، بموجب القرار 242، إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها، وعقدت اتفاقات أوسلو من أجل إقامة دولة فلسطينية عليها خلال خمس سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية في 1993/9/13. حتى هذا، لم تزل إسرائيل ترفضه وتتجاهل تطبيقه.

ولو أنها، إسرائيل، تملك القناعة بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في العام 1967، والسماح بعودة اللاجئين إلى بيوتهم، لِمَا لجأت إلى بناء الجدار العنصري، ولما دعمت بقاء وتكاثر المستوطنات فيها، ولما بقي يعلن، نفسه، يستنتج "الدروس" للإمعان في قتل المدنيين؛ فأظهرت الإحصاءات بأن عدد القتلى الفلسطينيين، منذ أيلول/ سبتمبر 2000 ولغاية نهاية 2006، تصل إلى نحو 4 آلاف و776، منهم 912 طفلاً تقلّ أعمارهم عن 18 سنة، و32 ألفاً و291 جريحاً، من بينهم 6 آلاف معاق، إضافة إلى 41 ألفاً و165 معتقل، ما يزال 10 آلاف و500 منهم داخل السجون والزنازين، من بين هؤلاء، مئات النساء والأطفال، ولما أعمت آلة الحرب الإسرائيلية في نشر الدمار والخراب، حيث قدرت الإحصاءات بأن الأضرار المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الفلسطيني، خلال الست سنوات الماضية من 2000/9/29 إلى 2006/9/28، قد بلغت نحو 16 مليار و563 مليون و200 ألف دولار أمريكي.

والجدار؛ الذي يبلغ طوله حوالي 703 كلم، تخطط له القيادة الإسرائيلية لكي يطوق الضفة الغربية من جهاتها الأربع، بشكل يتنافى مع المبررات التي يسوقها الساسة الإسرائيليون. حيث لا توجد مبررات أمنية من جهة الشرق، عند حدود الضفة مع الأردن. ويتلوى داخلها كالأفعى ليضم المستوطنات ويفصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، ويقطع الأراضي الزراعية عن الأماكن السكنية، مستهدفاً الإضرار بالحياة الاجتماعية، وبما يقوض الأوضاع الاقتصادية. وقد بلغ مجموع الأراضي التي استولى عليها الجدار ما يزيد عن 555 كلم²، أي ما نسبته نحو 10% من أراضي الضفة. فهل ما زال من الممكن تسمية هذا الإجراء، احترازاً أمنياً؟ بالتأكيد لا، لأن يعلن نفسه عدّه في سياق استراتيجية "أفضل الهجوم!!". ليس هذا فقط، بل خشي يعلن أن يتحول هذا الجدار إلى حدود، بما يعني بأن الجدار إجراء صُنع خصيصاً من أجل التضييق على الفلسطينيين تمهيداً "للتسفير الكبير" وبعد ذلك يطبق الجيش و"الجنود القادمون" أي المستوطنون على الأرض.

ومع العلم، بأن الفلسطينيين يستخدمون الحجارة ويضخّون بأنفسهم للدفاع عن بيوتهم وأهلهم، في مقاومة الاحتلال، كحق كفله لهم القانون الدولي، لتقرير مصيرهم على أرضهم، خاصة أن الأمم المتحدة أقرت بأن من حق الشعب الفلسطيني أن يكون حراً مستقلاً يتمتع بالسيادة وله دولته المستقلة. وقد أشار يعلن بأنه بدأ يوجه جيشه ليقول المدنيين في بيوتهم وهم نائمون في أسرّتهم، منذ 2002، واستخدم سلاح الطيران الحربي (أف 16، والأباتشي) لتدمير البيوت على ساكنيها، إضافة إلى الميركافا ومدفعية الميدان التي استخدمها لاقتحام القرى والمدن. هذه هي المناطق التي كان من المفترض أن يكون جيشه قد انسحب منها منذ العام 1998 (الموعد الذي حددته اتفاقيات أوسلو لالتهاء من قضايا الحل الدائم، وإقامة الدولة الفلسطينية)!!

كما حاول، بشكل حثيث، وضع المقاومة الفلسطينية ضمن إطار واحد، مع ما أطلق عليه "الإرهاب العالمي". مع أن مقاومة الفلسطينيين قد بدأت منذ أن تبلور مشروع الاستيطان الصهيوني على أرض فلسطين، وظهرت مقاومته للاحتلال على شكل هبات وانتفاضات وثورات، ثم تصاعدت بعد حرب 1967، عندما استكمل الجيش الإسرائيلي احتلال أرض فلسطين التاريخية. وبالتالي فإن المقاومة الفلسطينية مرتبطة بشكل مباشر بوجود الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وهي مستمرة ما دام الاحتلال مستمراً.

* * * * *

في التاسع والعشرين من أيلول، عشية رأس السنة اليهودية، واجهت إسرائيل موجة جديدة من الهجمات الفلسطينية. وفي موجة غير مسبوقه من العنف والإرهاب، واجه الإسرائيليون أكثر من مئة وأربعين عملية انتحارية ومئات الهجمات الصاروخية التي شنتها الإرهابيون الفلسطينيون عليهم. أكثر من ألف ومائة إسرائيلي لقوا حتفهم (أكثر من سبعين بالمائة منهم مدنيين)، وسبعة آلاف وثمانمائة شخص أصيبوا في أكثر من خمسة وعشرين ألف عملية إرهابية مختلفة¹. وخلال الفترة نفسها، أكثر من أربعة آلاف ومائة فلسطيني قُتلوا وجرح حوالي الثلاثين ألفاً أغلبهم خلال الأعمال الانتقامية الإسرائيلية².

وبينما أطلق الفلسطينيون على الحرب "انتفاضة الأقصى" فإن الإسرائيليون لم يستقروا على اسم للنزاع. من جهة الإسرائيليون يترددون في تسميتها حرباً مرتت ولا تزال تمر في الكثير من التطورات. وكلا الجانبين في الصراع غيروا باستمرار التكتيكات والاستراتيجيات منذ عام 2000. وبالرغم من أن الفترة الحالية تشهد هدوءاً نسبياً إلا أن الهجمات الفلسطينية لا زالت مستمرة. والحمود الحالي للقتال يوقر فرصة هامة لتقييم الدروس الاستراتيجية والسياسية للحرب حتى الآن. وبعيداً عن المسرح الإسرائيلي الفلسطيني فإن لهذه الحرب دلالات أبعده. في الوقت الحاضر حيث يواجه العالم الغربي "الجهاد العالمي"، الفرق الأمريكية تواجه الإرهابيين في العراق، والهجمات في القريب الماضي في الأردن ومصر والتي تبرهن أنه حتى الأمم الإسلامية ليست آمنة من الإرهاب، كل هذا يتقاسم الدروس أن الحرب الإسرائيلية على الإرهاب الفلسطيني هو أكثر أهمية من أي وقت مضى. هذه الدراسة - التي تستند على سبعة وثلاثين عاماً من التجربة كجندي إسرائيلي وقائد للجيش - تستكشف تلك الدروس.

ظهور خطر الإرهاب الفلسطيني

مباشرة بعد انتخابه رئيساً لوزراء إسرائيل في 20 حزيران/ يونيو عام 1999، أعلن إيهود باراك عن عزمه على التوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا وتسوية نهائية مع الفلسطينيين خلال خمسة عشر شهراً - تنتهي الفترة في أيلول من عام 2000¹. للأسف لم يتمكن من تحقيق نواياه فال مسار السوري توقف في نيسان/ أبريل 2000 بينما توقف المسار الفلسطيني وانهار أخيراً بعد فشل اجتماعات كامب ديفيد في تموز/ يوليو 2000.

¹ - حتى 30 حزيران سنة 2006، ألف ومائة وأربعة عشر إسرائيلي قُتلوا و سبعة آلاف وثمانمائة وأربعة وأربعين جرحوا. الإحصائيات أُخذت من موقع وزارة إسرائيل للعلاقات الخارجية (www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism+to+Peace/Palestinian+terror+since+2000/Victims+of+Palestinian+Violence+and+Terrorism+sinc.htm)

² - الإحصائيات حتى 31 أيار/ مايو 2006 أُخذت من موقع المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. (www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3951&lang=en).

إن فشل المسار الفلسطيني نتج بصورة عامة من الطرفين (إسرائيل والسلطة الفلسطينية) اللذان وقعا في تزامن واحد؛ فبينما كانت قيادة إسرائيل تستعد لاقتراح سلام يؤمن أنه سينهي الصراع رسمياً، كان الرئيس ياسر عرفات يحضّر للحرب.

في ذلك الوقت، كنت الضابط الإسرائيلي المسؤول في القيادة المركزية الإسرائيلية للضفة الغربية. هذه المنطقة تضم ثمانية مدن فلسطينية، أكثر من أربعمئة وخمسين قرية فلسطينية، وحوالي مئة وعشرين مستعمرة إسرائيلية. في الشهر التي سبقت كامب ديفيد، كان تقييم العاملين معي أن الفلسطينيين يستعدّون للحرب بوضوح. توقعاتنا كانت أن السيناريو الأكثر احتمالاً أن تكون هناك فترة هدوء حتى نهاية احتفالات الألفية، تعقبها فترة توتر وتدهور تدريجي في الحالة الأمنية. كما أننا توقّعنا أن ذروة هذا التدهور الأمني سيكون في أيلول/سبتمبر من سنة 2000.

هذا التحليل للسيناريو الأرجح كان على أساس فهمنا لأهداف عرفات، استراتيجيته، ومنطقه وطريقة تصرفه. إن نوايا عرفات ستكون بالتأكيد مسألة نقاش بين المؤرخين في السنوات القادمة.

كان تحليلي آنذاك أن ياسر عرفات لم يرد الحل الذي يقضي بإقامة دولتين ولم يكن ينوي الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. وفي رأبي فإن موجة الإرهاب التي أطلقها في التاسع والعشرين من أيلول من عام 2000 تهدف بوضوح إلى منع وجود دولتين كحل للصراع.

تاريخياً كان عرفات شريك جيد للرؤساء الفلسطينيين والعرب السابقين. ويبدو أن عرفات كان يؤمن أن المجتمع الإسرائيلي سيتراجع عن موجة جديدة من العنف والإرهاب، مما يوصله إلى نقطة الاستسلام والاستعداد لتخفيف مواقفه حتى أكثر مما فعلت قيادته في كامب دافيد. وهكذا كان عرفات يأمل في تحقيق اتفاقات أكثر ملاءمة له من حيث إطالة الصراع بدلاً من قبول تسوية سلام على أساس أوسلو.

وكان عرفات يتفهم تماماً ضرورة الحفاظ على الشرعية خاصة في الساحة الدولية خلال تنفيذ هذه الحرب. وفي هذا السياق استخدم زيارة زعيم المعارضة آنذاك أرييل شارون للحرم الشريف في 28 أيلول 2000 كذريعة لإشعال التوترات ليخلق انتفاضة شعبية عفوية. وليؤيد هذه الصورة، أطلق عرفات على هذه الحرب اسم "انتفاضة الأقصى" والانتفاضة تعني بالعربية الثورة. وهذه النية لدى عرفات في إثارة انتفاضة شعبية نتيجة لزيارة شارون للحرم الشريف هي جزء من استراتيجية راسخة لديه. وقد حاول عرفات استخدام نفس الأسلوب في يوم النكبة في أيار/مايو 2000 اليوم الذي يشير إليه الفلسطينيون بإنشاء دولة إسرائيل. وبعد أن فشل في حثّ الفلسطينيين للتظاهر ضد إسرائيل في الشوارع، أمر عرفات ناشطين من تنظيم فتح - الذي يقوده مروان البرغوثي - لتنظيم مجموعات طلابية لتبدأ الإضرابات. هؤلاء الناشطون أطلقوا النار على جنود إسرائيليين خلال الغوغاء التي أحدثوها، وهذا حتماً خلق صوراً عنيفة، أجمت الدعم الفلسطيني لجدول عرفات تجاه إسرائيل.

وعقب اندلاع الحرب في أيلول/سبتمبر عام 2000، باءت المحاولات الإسرائيلية للتوصل إلى وقف إطلاق النار مع القيادة الفلسطينية بالفشل. أهم محاولة وقعت يوم 4 تشرين الثاني/نوفمبر في قمة باريس باستضافة الرئيس الفرنسي جاك شيراك وحضور عرفات ورئيس الوزراء باراك، ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية مادلين أولبرايت. ادّعى عرفات أن الفلسطينيين عانوا من 174 إصابة (مقارنة بأربع إصابات إسرائيلية فقط)، وهكذا وضع إسرائيل في موضع المعتدية. هذا الادّعاء هو عادة التزيين لعرفات: بين 29 أيلول/سبتمبر و4 تشرين الأول/أكتوبر - الأسبوع الأول من الحرب - لقي

74 فلسطينياً حتفهم، وهذا أقل بكثير مما ادّعى عرفات. بالإضافة إلى ذلك، هذه الأرقام تعكس المستوى العالمي للتأهب للحرب لدى قوات الدفاع الإسرائيلية الذي كان متوقعاً مقدماً من رفض عرفات في كامب ديفيد.

ومع ذلك، وصل عرفات إلى قمة باريس بصورة "المستضعف" مستغلاً بنجاح التفوق العسكري الإسرائيلي ليصدر أكاذيب عن العدوان الإسرائيلي. وفي ختام القمة وبتشجيع من الرئيس شيراك رفض عرفات التوقيع على اتفاق مسبق لوقف النار القرار الذي برأى يؤكد على تحليلنا أن عرفات لم يكن لديه النية ولم يعمل للتوصل لحل سلمي للصراع. إن طريقة عمل الفلسطينيين وقدراتهم الإرهابية كانت معروفة قبل توقيع اتفاق أوسلو. تجربتي الأولى معها على مستوى رفيع كان كقائد لمنطقة الضفة الغربية وقطاع غزة بين كانون الثاني/يناير 1992 وآب/أغسطس 1993، وهي فترة التكوين في تطوير العمليات الإرهابية الفلسطينية.

خلال هذه الفترة لقي 19 إسرائيلياً حتفهم في حوادث إرهابية متنوّعة في إسرائيل أغلبها كان طعنات أو إطلاقاً للنار. ولكن في 16 نيسان/أبريل من عام 1993، أطلقت حماس أول هجوم انتحاري فلسطيني بنجاح حين بادر المهندس المشهور يحيى عياش بشنّ هجوم على مفترق مهولا وقتل إسرائيلياً واحداً.

حتى إقامة السلطة الفلسطينية في أيار/مايو 1994 - بداية في قطاع غزة وأريحا ثم في مناطق أخرى تحت السيطرة الفلسطينية - تميّزت العمليات الإرهابية إلى حد كبير بمحاولات التفجير الانتحاري ذات الطابع المحدود. إن نشر أفراد مسلحون من الشرطة الفلسطينية وأفراد الأمن أنشأت تغييرين أساسيين في العملية الديناميكية: كمية الأسلحة والذخيرة زادت والأهم أن إسرائيل تخلت عن مسؤولياتها الأمنية للقوات الأمنية المنشأة حديثاً.

في بداية عملية أوسلو، المنطقة A - وهي تكتل من المناطق التي تولت السلطة الفلسطينية مسؤولية الأمن فيها - قد أصبحت ملاذاً آمناً للمنظمات الإرهابية الفلسطينية. في غزة، تمتعت حماس بحرية في التصرف؛ فعياش نفسه وجد ملاذاً في هذه المنطقة ونجح في ارتكاب الهجمات الانتحارية المدمرة طوال عام 1994 وحتى عام 1995 حتى قتلته القوات الإسرائيلية في 5 كانون الثاني/يناير 1996.

عرفات تقاعس في تفكيك المنظمات الإرهابية. حول هذه المسألة، بصفتي مدير الاستخبارات العسكرية قابلته مرتين لتشجيعه على العمل ضد هذا النشاط فأجاب برفض التدخل والمساءلة. حتى عندما ألقى القبض على 1200 ناشط في حماس في ربيع عام 1996، كانت هذه الخطوة نتيجة رئيسية للضغط الأمريكي ولا أي واحد من المعتقلين أُدين أو حُكِم عليه لدوره في قتل الإسرائيليين. وفي معظم الحالات، كانت مجرد تهمة (وفي بعض الحالات، إدانة) بسبب تقويض القانون والنظام وتخريب المصالح الوطنية الفلسطينية.

بعد نجاحه في إثارة أعمال الشغب في أيلول/سبتمبر 1996 - رداً على إقدام إسرائيل على فتح نفق حسمونين في المدينة القديمة في القدس - بدأ عرفات بتسليح ناشطي تنظيم فتح للتحضير لحرب جديدة. في ذلك الوقت، كانت حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني تطوّران متفجرات بشكل مؤقت للاستعمال في الطرق والهجمات الانتحارية في غزة والضفة الغربية.

في غزة بدأت السلطة الفلسطينية وحماس في إنتاج القنابل اليدوية وقذائف الهاون في الورش الصغيرة داخل منشآت تابعة للسلطة فضلاً عن الورش الخاصة. علامة بارزة في تطوّر النزاع وقعت في 10 أيلول/سبتمبر 1998 عندما توفي اثنان

من قادة حماس، عادل عوض الله وشقيقه على يد القوات الإسرائيلية. وجد جنود إسرائيليون في حقيبة اليد التي كان يحملها عوض الله أوراقاً تكشف عزم حماس الحصول على مواد كيميائية لاستخدامها كأسلحة. بالرغم من أن حماس فشلت في حيازة واستعمال الأسلحة الكيميائية، فقد وجدت إسرائيل أدلة على أن حماس حاولت سابقاً إضافة مواد سامة إلى متفجراتها من أجل زيادة عدد الضحايا. بعد اندلاع الهجمات الإرهابية في أيلول/ سبتمبر 2000، تحسّنت القدرات الإرهابية الفلسطينية تدريجياً وهناك عاملان دفعا لهذا التحسّن: أولاً، تأسيس مجموعات إرهابية جديدة من ضمنها كتائب شهداء الأقصى المنبثقة عن حركة فتح ولجان المقاومة الشعبية التي هي فرع من حركة فتح أيضاً في غزة. أما ثانياً فهو إدخال أنواع جديدة من الأسلحة بعضها مصنّع محلياً وبعضها مهزّب من مصر. حماس أنتجت وطوّرت صواريخ القسام التي أصبحت سلاحاً أساسياً لقصف المدن والقرى الإسرائيلية خاصة من غزة. أما السلطة الفلسطينية والمنظمات الإرهابية فقد نجحت أيضاً في تهريب كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من خلال حفر أنفاق تحت الأرض تحت ممر فيلادلفيا من سيناء إلى قطاع غزة. خلال عمليات التهريب هذه حصل الفلسطينيون على صواريخ آر بي جي ومتفجرات متطورة. كما حاولوا الحصول على صواريخ للدفاع الجوي وصواريخ مضادة للدبابات وصواريخ الكاتيوشا. ومع ذلك فقد تمكنت قوات الدفاع الإسرائيلية من إحباط العديد من عمليات التهريب بما فيها الاعتراض البحري لكارين (أ) في كانون الثاني/ يناير من عام 2000 وهي سفينة محملة بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة كانت في طريقها من إيران إلى غزة. بعد تطبيق خطة فك الارتباط أي الانسحاب من قطاع غزة وترك ممر فيلادلفيا في آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر 2005، وجد الفلسطينيون تهريب الأسلحة من سيناء إلى قطاع غزة حتى أسهل من ذي قبل. بل إن عدم وجود أي قوّة وقائيّة سمحت للسلطة الفلسطينية والمنظمات الإرهابية أن تهزّب كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة. بالإضافة، هذه المخابى قد تحسّنت في النوعيّة والآن تحتوي أسلحة مضادة للدبابات قليلة الارتداد، كاتيوشا، وصواريخ مضادة للطائرات والدبابات.

إن استعراض منهجيّة الإرهاب الفلسطيني خلال العقدين الماضيين تظهر تنوع أساليب الإرهاب الفلسطيني طوال أمد الصراع. إن ذخيرتهم يمكن تقسيمها إلى عدة أصناف: الهجمات القاذفة القريبة المدى والتي تُستعمل فيها الحجارة وقنابل المولوتوف، وحتى القنابل اليدوية. وبالإضافة إلى ذلك، يتشابك الإرهابيون الفلسطينيون مع الجنود والمدنيين الإسرائيليين على مسافة باستخدام القناصة وقنابل مزروعة على جانبي الطريق، النيران غير المباشرة بما فيها مدافع الهاون وصواريخ القسام، وقذائف مباشرة (آر بي جي)، وصواريخ مضادة للدبابات. نادراً ما يحاول الإرهابيون الاعتداء بهجمات أكثر هيبة والتي تنطوي على خطر أكبر للمجرمين ولكن تقدّم لهم أيضاً فوائد جمّة لإنجاز ناجح. وتتضمن هذه الجرائم القتل بالقنابل وخطف المواطنين الإسرائيليين، سواء كان مبيتاً أو حياً.

طبيعة التهديد الفلسطيني: الإرهاب مقابل الحرب التقليدية

رغم أن الحرب الإسرائيلية الفلسطينية التي حصلت في أيلول/ سبتمبر 2000 كانت أحياناً مكثّفة وعنيفة مثل أي حرب تقليديّة بين قوات مسلّحة تقليدية فإنّ خصائصها تختلف كثيراً عن الحرب التقليدية. ففي الحروب التقليدية تتنافس القوات المسلّحة على الفوز بدمج إطلاق النار التكتيكي والحركة. ولكن عند قتال منظمة إرهابية، فإن التفوّق بالسلاح

لا يحدّد بالضرورة من المنتصر. فالأهداف والأساليب والبيئة وكذلك طبيعة العدو ودوافعه كل هذا يجعل الحرب ضد الإرهاب تحدياً خاصاً لجيش قد تدرب فقط للتغلب على التهديدات التقليدية.

القاعدة المتّبعة أن الإرهابيين يتجنبون الاشتباكات المباشرة مع القوات المسلّحة. بدلاً عن ذلك، فإنّ الإرهابيين يستهدفون الأهداف السهلة التي هي في الغالب مدنية دون تمييز بين المحاربين وغير المحاربين لنشر الخوف والقلق وسط السكان المدنيين. في الواقع، ما عدا الأضرار المادية التي يسببها الإرهاب فإنّه يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف الإضافية. أولاً، يُضعف الهدف الاقتصادي للبلد، لأن الهجمات الغير متوقّعة تؤثر في ثقة المستهلك واستقرار السوق. ثانياً، يقلّل من العزيمة الوطنيّة للمجتمع المستهدف، دافعاً أعداداً متزايدة من الناس إلى الاستسلام لمخاوفهم واسترضاء الإرهابيين. وأخيراً فإنّ استمرار الحملة الإرهابية قد تؤثر على السكان المستهدفين إلى التساؤل عن مشروعية قضيتهم والتي قد يُتساءل بها في الساحة الدولية كذلك، وربما تنجح في تفويض رغبة المجتمع المستهدف في الدفاع عن مصالحه. ولهذا الغرض، وأثناء الصراع الأخير، ضرب الإرهابيون الفلسطينيون الحافلات والمقاهي والمطاعم ومراكز التسوّق، السياقات المدنيّة فقط.

الإرهابيون يستغلون إلى حد بعيد اعتبار المجتمعات الديمقراطية للحياة الإنسانية. إن مواجهة العمليات الإرهابية - الدفاعية والهجومية - دائما تنطوي على خطر وقوع أضرار جانبية، وهي حتماً التي يستخدمها الإرهابيون لتفويض شرعية المدافع محلياً ودولياً. وفي هذا السياق فإنّ الإرهابيين الفلسطينيين على دراية تامّة بالأحاسيس للإسرائيليين وقيمتهم الديمقراطية، واحترامهم للحياة البشرية ولذلك يخططون لعملياتهم - تقريباً بشكل كامل - داخل المناطق الحضرية المكتظة بالسكان. إن أية تدابير دفاعيّة تتخذها إسرائيل بما فيها نقاط التفتيش للمرور والإغلاق وحظر التجول يؤدي حتماً إلى معاناة الفلسطينيين وانتهاك حقوقهم المدنية. هذه الظاهرة استعملت لاحقاً لتحريض الشعب الفلسطيني أكثر ضد إسرائيل كذلك لتفويض شرعية الإجراءات الإسرائيلية في المحافل الدولية.

استطاع الإرهابيون الفلسطينيون بذلك من تصوير عمليات الاعتداء الإسرائيلية كأعمال عدائية. ومن أبرز الأمثلة، بالطبع، كان عملية الاعتداء الإسرائيلية في جنين وذلك في نيسان/ أبريل من عام 2002. وقد أعلن الفلسطينيون عنها أولاً مستخدمين لفظ "مجزرة" مع أنه ثمانية وأربعون من أصل ثلاثة وخمسين من الذين قُتلوا في ذلك الهجوم كانوا مقاتلين مسلحين. علاوة على ذلك، ثلاثة وعشرون من الجنود والضباط الإسرائيليين قُتلوا في هذه المعركة، ممّا يدل على أن المساواة والتماثل كانا قائمان بمستوى معيّن بين الجانبين المتحاربين. وكنايب رئيس الأركان فإنّ ملاحظاتي في ذلك الوقت كانت أن القوات الإسرائيلية بذلت قصارى جهدها للحفاظ على حرمة كرامة الإنسان أثناء المعركة: الجيش الإسرائيلي اختار تجنب استخدام القصف الجوي واستخدم العمليات البريّة، قرار حتماً أدّى إلى زيادة تعرض الإسرائيليين للخطر، وعدد الإصابات التي تكبدتها أثناء القتال. وعلى الرغم من الأخطار التي واجهتها القوات الإسرائيلية على الأرض، إلا أنّهم لاقوا التعنيف بقسوة من الدعاية الفلسطينية. الهدف من هذا الأمر كان واضحاً وهو تفويض حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، وتفعيل الدعم العربي والإسلامي ضد إسرائيل.

الرد الإسرائيلي: إن الرد العسكري لإسرائيل على الإرهاب الفلسطيني مشروط بموقفها السياسي. فمع تطوّر الحرب وتغيّر الموقف السياسي، وتغيّر ردّ إسرائيل، مما يسمح له في النهاية التغلب على تهديد الإرهاب. في البداية، كان ردّ الحكومة الإسرائيلية على أعمال العنف محتلطاً: البعض رأى أن اندلاع الهجمات الإرهابية كان جزءاً من تصاعد موجة عنف

عفوية؛ بينما كان البعض الآخر مقتنعاً أن الهجمات بدأها ياسر عرفات عمداً من أجل مكاسب سياسية. في هذه المرحلة المبكرة، قررت الحكومة أن تتجنب تحميل عرفات مسؤولية البدء في القتال حتى لا تُضعف مصداقيته أو شرعيته في نظر العالم ولتستمر في معاملته كشريك محتمل للسلام.

ولكن في غضون تسعة أشهر أعادت الحكومة النظر في تقييم دور عرفات في النزاع. ففي 2 حزيران/ يونيو 2000 وفي أعقاب هجوم انتحاري مدبر في مرقص دولفيناريوم حيث قُتل 21 إسرائيلياً - غالبيتهم من المراهقين - وأصيب 120 شخصاً، أصدرت الحكومة البيان التالي: "عرفات ينشط ويدعم الإرهاب". ومع ذلك فإنّ البيان لا يعلن عن تغيير كبير في السياسة فهو فقط استنتج أن عرفات لا يصلح أن يكون شريكاً للسلام. أما المرحلة الثالثة في تطور السياسة الإسرائيلية - حيث أدركت إسرائيل أن دور عرفات أصبح راسخاً ولا رجعة فيه - حدث هذا التطور في عام 2002 عندما فجر انتحاري من حماس نفسه في فندق بارك في نتانيا في 29 آذار/ مارس، عشية عطلة عيد الفصح. وفي صباح اليوم التالي أقدمت الحكومة على اعتبار عرفات "عدو" وفي نفس الوقت أعطت الإذن للجيش الإسرائيلي لبدء عملية الدرع الواقي.

من منظور عسكري، فإن الطبيعة المعقدة للصراع تطلبت قدرة على الابتكار والتغيير من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي. فمنذ الأيام الأولى لموجة العنف الجديدة، حدثت احتجاجات على السياسة الإسرائيلية في جميع أرجاء الأراضي وكثير منهم قد تحوّل إلى أعمال عنف. وأثناء هذه الأحداث قامت قوات الدفاع الإسرائيلية على نحو متكرر بتبادل إطلاق النار مع الفلسطينيين المسلحين الذين بدورهم أطلقوا النار من خلف المشايخين الصغار. هؤلاء الرماة كانوا نشطاء فتح، بمن فيهم أفراد من الشرطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية.

وفي سبتمبر/ أيلول 2000 كانت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي مستعدة ومحمية وهي التي واجهت هذا الخطر سابقاً في أيلول/ سبتمبر 1996 وأيار/ مايو 2000. فالخبرة السابقة دفعتهم إلى استعمال أساليب وتقنيات محددة ترمي إلى استهداف الإرهابيين بدون تعريض أنفسهم للأذى، وتقليل الأضرار الجانبية للمحيط المدني. دعت إجراءات مكافحة الشغب إلى نشر القوات على مستويين: بعضها مباشرة أمام المتظاهرين مع حماية كافية من إمكانية إطلاق النار الفلسطيني. والفئة الأخرى التي تشمل القناصة ومراقبي الوحدات ووضعت حول المحيط وكانت مسؤولة عن إضعاف هجمات القناصة الفلسطينيين ونقل معلومات إلى القوات الإسرائيلية على الأرض. وقد أثبتت هذه الأساليب نجاحها في معظمها. ففي الأسبوع الذي أعقب 29 أيلول/ سبتمبر 2000، العشرات من القناصة الفلسطينيين قُتلوا. ولا عجب فقد استغل عرفات نتائج هذه الاشتباكات في تصوير إسرائيل أنها الطرف المعتدي.

بعد حوالي أسبوعين من أعمال الشغب وإطلاق النار، بدّل الفلسطينيون طريقة عملهم. على سبيل المثال، عندما قامت السلطة الفلسطينية بإعادة فتح المدارس بعد أسبوعين من الإضراب العام عمد الفلسطينيون إلى خفض وتيرة أعمال الشغب والهجمات من بين المتظاهرين. وبدلاً من ذلك فإنهم بدأوا باستهداف المدنيين الإسرائيليين عن طريق إطلاق النار على القرى والأحياء والمناطق الصناعية والمنشآت العسكرية. وردّ جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار.

تغيير آخر في السياسة العسكرية بدأ في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2000 عندما اندفع اثنان من احتياطي الجيش بسيارتهم خطأً إلى رام الله. وعندما سألوا شرطي فلسطيني للمساعدة، اقتيدوا إلى مركز الشرطة وأُعدموا من دون محاكمة

من مجموعة غوغائية. إسرائيل حملت السلطة الفلسطينية المسؤولية عن وفاة جنود الاحتياط لأنها لم توقّر لهما الحماية الكافية فقصفت جويًا مركز الشرطة باستخدام قذائف مضادة للصواريخ من طائرات مروحية هجومية. هذا النوع من العمليات كان يستخدم كثيراً في مواجهة السلطة الفلسطينية حين لم تكن تفرض سيادة القانون وفي معظم الأحيان كانت الممتلكات هي التي تتضرر من هذه العمليات من دون إصابات بشرية. وكرّد انتقامي على هذه العمليات أطلق عرفات سراح معظم السجناء الإرهابيين في السجون الفلسطينية في تشرين الأول/ أكتوبر 2000. ورد الفعل هذا كان بمثابة إشارة إلى حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني والجماعات الإرهابية الأخرى للانضمام إلى الحرب.

كانت إسرائيل تواجه تسارعاً في الأعمال العدائية، بما فيها موجة غير مسبقة من الهجمات الإرهابية التي بلغت ذروتها في أوائل عام 2002. وفي 29 آذار/ مارس أي بعد ثمانية عشر شهراً من اندلاع الحرب، قام انتحاري من حماس بمحجم على فندق بارك في نتانيا عشية عيد الفصح في الوقت الذي كان اليهود في الفندق يجلسون لتناول وجبة سيدر. هذا العمل أطلق عملية الدرع الواقي فانتقلت إسرائيل رسمياً من الدفاع إلى الهجوم في مواجهة الإرهاب الفلسطيني. وتغيّر موقف إسرائيل من هذه العمليات الهجومية تدريجياً. في البداية كما ذكرنا، تعاملت إسرائيل مع السلطة الفلسطينية كشريك محتمل وحاولت أن تنسق مع السلطة الفلسطينية لإزالة وتوقيف العمليات الإرهابية.

عندما أثبت هذا الأمر فشله، بدأت إسرائيل بأناة تستهدف المنشآت الفلسطينية كوسيلة لتبقي المسؤولية على عرفات. بعد ذلك، باشر الجيش الإسرائيلي بعمليات هجومية لمواجهة الإرهابيين في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، بما في ذلك داخل المنطقة الخاضعة للسيطرة الفلسطينية - المنطقة أ. وحين تكثفت الأعمال العدائية، بدأ توغل جيش الدفاع الإسرائيلي أكثر للقبض على المطلوبين بدلاً من تفويض هذا العمل للسلطة الفلسطينية.

ولتدافع عن نفسها شددت إسرائيل القيود المفروضة على السكان الفلسطينيين وذلك عبر بناء الحواجز وتطبيق الإغلاق وحظر التجول. وعلاوة على ذلك، فإن الجيش الإسرائيلي نشر فرقاً أكثر حول المناطق الفلسطينية لمنع عمليات التسلّل. خلال الفترة الأولى من الحرب (من أيلول/ سبتمبر 2000 إلى آذار/ مارس 2002) كانت هذه العمليات أسهل وأكثر نجاحاً في قطاع غزة منها في الضفة الغربية لأن السياج كان قد شُيد في غزة. واتُّخذت تدابير إضافية في إسرائيل: نقاط التفتيش في المدينة وحول مداخلها، حراس على مداخل الأماكن العامة والمرافق ورمّت الجهود إلى رفع مستوى الوعي العام بشأن التهديد. وفي الواقع فإنه في كثير من الحالات منعت اليقظة عند المدنيين الهجمات أو قلّلت من الضرر.

مبادئ مكافحة الإرهاب

خبراتي في مواجهة تهديد الإرهاب قد أثمرت العديد من الدروس.

الاستسلام للإرهاب لا يولّد سوى المزيد من الإرهاب

أثبت التاريخ أن الاستسلام للإرهاب لا يؤدي إلا إلى مزيد من الإرهاب. هذا هو الدرس الأهم، والتاريخ القريب زاخر بالأمثلة على ذلك:

* في عام 1983، قام انتحاري من حزب الله بمحجم انتحاري قاتل على قاعدة بحرية أميركية خارج بيروت. الجنود كانوا هناك فقط للمساعدة في جهود حفظ السلام، لكن هذا الهجوم كان السبب لكي تقرر الحكومة الأمريكية سحب

جنودها فوراً. وإلى يومنا هذا، لا منظّمة حزب الله ولا الحكومة الإيرانية التي أسّست الحزب دفعا أي ثمن لمشاركتهما في هذا الهجوم وكلّ منهما ما زال يشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط.

* وفي عام 1989، بعد فترة طويلة من الصراع في أفغانستان مع الفدائيين المسلمين، انسحب الجيش السوفيياتي بعد عشر سنوات من الاحتلال. هذا الانسحاب اعتبرته الأغلبية نصراً للإسلام وليس للشعب الأفغاني ممّا شجّع المتطرفين المسلمين لتحقيق أهداف أخرى يعتبرونها خطراً على الإسلام. على الأرض بعض من رجال العصابات الأفغانية أسّس تنظيم القاعدة، مرتكزين على النجاحات السابقة ضد واحدة من القوى العظمى في العالم ليأخذوا على القوة العظمى العالمية الأخرى بعد ثلاثة عشر سنة في 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

* وأخيراً، فإن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في آب/ أغسطس 2005 أعطى زخماً إضافياً للإرهاب، وأدّت إلى انتخاب حكومة حماس في كانون الثاني/ يناير 2006. هذه الأمثلة وغيرها تُظهِر تماماً أن الإرهاب إن لم يُعامل معه بقسوة، فإنّه بكل بساطة يوَلِّد المزيد من الإرهاب. وأيّة أعمال استسلاميّة لا تولّد سوى التشجيع والشرعية للإرهابيين وتكتيكاتهم.

التضامن الاجتماعي والمرونة الوطنية: الإرهابيون يفضّلون استهداف المدنيين نظراً لأنهم أهدافاً سهلة لهم وتأثير ضرب المدنيين وترويع المجتمع الأوسع يُضعف قدرة الدولة على تحمّل المزيد من الهجمات. مرة أخرى، إنّ أيّ استسلام للإرهاب يوَلِّد المزيد من الإرهاب. إذن هزيمة الإرهاب تتطلّب المرونة من جانب المجتمع نفسه للصمود في وجهه ومواجهته. وما أقصده في أن نواجه الإرهاب، أن يكون المجتمع قادراً على استيعاب التكاليف الاقتصادية والعاطفية لهذا الإرهاب ومن حيث الخسائر في الأرواح بدلاً من الاستسلام له.

إنّ المجتمعات الديمقراطية هي عرضة للإرهاب بشكل فريد، ويمكن بسهولة التلاعب بها من قِبَل الإرهابيين. خير مثال على ذلك ما حدث في إسبانيا حين استجاب المجتمع لتفجيرات القطارات في مدريد عام 2004 بانتخاب حكومة سحبت على الفور القوات الإسبانية من العراق.

أثبتت حالات خطف الرهائن أنّها تكتيك خاص وفعال التي يمكن للإرهابيين من خلالها أن يوجّه الجمهور للضغط على الحكومة للموافقة على مطالب الإرهابيين. وفي كثير من الحالات، فإن الحكومات الديمقراطية قد استسلمت لمثل هذا الاختطاف. ومن الأمثلة على ذلك دفع الفديات أو تبادل الأسرى (من قِبَل فرنسا أو ألمانيا) أثناء الصراع الحالي في العراق. إسرائيل أيضاً أذعنت لقوة هذه الوسيلة. وفي عام 2004، تفاوضت إسرائيل مع حزب الله لترتيب صفقة لإطلاق سراح 435 سجيناً مقابل جثث ثلاثة جنود من الجيش الإسرائيلي ومدني كان عقيداً في الجيش الاحتياطي.

المجتمع الإسرائيلي أظهر قدراً كبيراً من المرونة في مواجهة الهجمات الإرهابية المتواصلة. في رأيي، إن أداء الإسرائيليين خلال هذه الفترة أفضل من أدائهم خلال حرب لبنان (1982-2000) عندما قامت إسرائيل في النهاية بالانسحاب من طرف واحد من جنوب لبنان في أيار/ مايو 2000. هذه الخطوة اعتُبرت أنّها نصر لحزب الله (ليس فقط داخل لبنان)، وكانت عامل رئيس للفلسطينيين في قرار التحوّل من أساليب التفاوض إلى الإرهاب بعد أربعة أشهر من الانسحاب الإسرائيلي من لبنان.

تؤثر مجموعة متنوعة من العوامل الداخلية في قدرة الحكومة الديمقراطية على الصمود في وجه الإرهاب. ومن بين هذه العوامل مستوى التضامن الاجتماعي والوحدة السياسية، وثقة المجتمع في عدالة قضيته وقيادته السياسية. وعندما يسبب الإرهابيون الضرر البدني والنفسي للسكان المدنيين، فإن التصميم العام هو بنفس الأهمية كالتفوق العسكري للطائرات والدبابات والمدفعية. في رأبي هناك وسيلتان رئيسيتان لتعزيز المرونة في مواجهة الإرهاب: القيادة والتعليم.

القيادة في محاربة الإرهاب

الحرب ضد الإرهاب في جوهرها، تشكّل تحدياً خطيراً لقيادة الأمة على الصعيدين السياسي والاستراتيجي. لا يمكن الانتصار سريعاً في الحرب ضد الإرهاب. ويجب على القيادة السياسية إقناع جمهورها بأن الإرهاب يمكن التغلب عليه وأن النجاح قد يظهر فقط على المدى الطويل، مع استيعاب العديد من الضحايا على الطريق. ويجب حمل الجمهور على ضرورة مواجهة الإرهاب حتى هزيمته، بدلاً من اختيار بعض طرق الاستسلام أو التنازل.

الجمهور غالباً ما يكون شديد الحساسية تجاه الإصابات العسكرية خلال الحروب التقليدية. والحفاظ على ثقة الجمهور في الحرب ضد الإرهاب هو أكثر صعوبة، لأن السكان المدنيين وليس العسكريين فقط غالباً ما يجدون أنفسهم في خطوط المواجهة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يصعب على المدنيين قبول طول مدة الحرب خصوصاً في عصر أصبح فيه الناس يتوقعون حلولاً فورية للمشاكل المعقدة. والقتال غالباً ما يواجه بآراء الرأي العام المتقلبة.

يواجه القادة العسكريون تحدياً إضافياً هو تعريف النصر. بصفتي رئيس الأركان فضلتُ الحديث عن النصر الحاسم الذي يمكن بلوغه حين يدرك الخصم (الإرهابيون ومؤيديهم وقيادتهم السياسية) أن للإرهاب تكاليف تفوق فوائده. ولإجراء مقارنة من مباراة الملاكمة، فإنّ الانتصار على الإرهاب يتحقق من خلال كسب نقاط بدلاً من الضربات القاضية. وهكذا فإنّ النصر الحاسم يُكتسب من ربح ارتباطات تكتيكية مختلفة، وتقليل الخطر على المدنيين، وتعزيز مرونة المجتمع الواسع في مواجهة الإرهاب.

إن المجتمعات الديمقراطية تجد صعوبة على الصعيد النفسي في فهم موقعهم في الخطوط الأمامية لهذا الصراع. ويصعب عليهم فهم أنهم في مواجهة التهديدات الإرهابية لا يستطيع قادتهم توفير الحماية الموثوقة التي لا خطأ معها أو الحلول الفورية. إن مواطني البلدان الليبرالية اعتادوا العيش في مجتمعات غنيّة وليس في مجتمعات الحرب. من خلال تجرّبي، يستغل السياسيون هذا التحدي في الفهم بشكل متكرر لخلق الآمال الكاذبة مثل الوعود بأن النصر بات وشيكاً. هذه الآمال تكبر حتى عندما يضعفوا المصالح الاستراتيجية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ المواطنين في الديمقراطيات الغربية (الذين يولدون في المجتمعات التي يتوقع من القادة تحمّل المسؤولية) في أغلب الأحيان يلومون الساسة بشأن الإرهاب. ويبدو أن هذه الظاهرة هي آليّة نفسية تتيح للمواطنين العاديين أن يعتقدوا أنهم يحتفظون بقدر من السيطرة على حياتهم لأن انتقاد سياسة الحكومة أو التصويت على تغيير القيادة يتيح لهم التأثير على وضعهم من خلال المشاركة في العملية الديمقراطية.

علاوة على ذلك، فإنّ النداء لإحباط المواطنين هو تكتيك تستخدمه المعارضة السياسية للتلاعب بالرأي العام لصالحها. إسرائيل شهدت هذه الظاهرة في حربها ضد حزب الله في لبنان وضد الفلسطينيين: سلسلة من الهجمات الإرهابية المدوّرة في أوائل عام 1996 استخدمها زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو كدليل على الواقع أن رئيس الوزراء شمعون بيريز غير

قادر على محاربة الإرهاب (نتنياهو فاز في الانتخابات العامة في الشهر التالي). وبالمثل، تسلّم إيهود باراك مقاليد الحكم في عام 1999 بعد إقناع الجمهور بأن سياسات نتياهو في لبنان والساحة الفلسطينية غير قادرة على تحقيق السلام والأمن.

إنّ الخصائص المذكورة أعلاه تُظهر القيادة السياسية والعسكرية في تحدّ هائل. القيادة السياسية تجد نفسها تحت النار من المعارضين السياسيين، فضلاً عن الخبراء الأكاديميين والمهنيين والإعلاميين. وفي بعض الحالات، يردّ القادة السياسيون بالموافقة مع هؤلاء النقاد انطلاقاً من اعتبارات داخلية، وفي المقام الأول منها دائماً البقاء السياسي. هذا الهدف قد يعلو على المصالح الاستراتيجية في عملية صنع القرار.

القيادة العسكرية في الوقت الحالي تواجه ثغرة في شرعيتها. فالقوات المسلحة في أي ديمقراطية تعتمد على التأييد الشعبي العام لاستخدام القوة. هذا الدعم هو بالطبع ممارسة مناسبة لضوابط الديمقراطية والتوازنات، وهو مفهوم لم يكن موجوداً في الحكومات الاستبدادية. وبالتالي فإن حرية الجيش في العمل يعتمد على مشروعية العمل العسكري في عيون الجمهور. فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإنّ المجتمع الإسرائيلي هو بالتأكيد منقسم. لا ينقسم الإسرائيليون فقط بالنسبة للنتيجة المستقبلية للصراع بل أيضاً على جذور الصراع. يعتقد الكثير من الإسرائيليين أن القيادة الفلسطينية بزعامة عرفات كانت مستعدة لتنفيذ حل الدولتين. وآخرون استنتجوا أنّ السلطة الفلسطينية كانت ترى في هذا الحل مرحلة في نزاع أطول يتضمّن تحرير كل إسرائيل من سيطرة اليهود. هذا النوع من الانقسام أعاق التطور الضروري للآراء حول شرعية استخدام القوة. الإرهابيون يدركون أهمية الشرعية في الدول الديمقراطية والفلسطينيون استغلوا ليتلاعبوا بالرأي العام الإسرائيلي والدولي، مما تسبب في مشاكل كبيرة للقيادة الإسرائيليين.

في سنوات عملي في جيش الدفاع الإسرائيلي، وجدت نفسي أحياناً في موقع العمل للحفاظ على تلك الشرعية بدلاً من أن أفعل ما يجب أن يكون في مصلحة الجيش. ومثال بارز شمل هدم المنازل في منطقة رفح. قوات جيش الدفاع الإسرائيلي انتشرت على امتداد أربعة عشر كيلومتراً من الحدود بين سيناء المصرية المراقبة وغزة التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية وفقاً للاتفاقات المصرية الإسرائيلية والفلسطينية الإسرائيلية السابقة. حاول إرهابيون فلسطينيون بينهم أعضاء في الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية تهريب الأسلحة والذخائر من الجانب المصري إلى الجانب الفلسطيني عبر سلسلة من الأنفاق تحت الأرض. كثيراً من هذه الأنفاق تمر عبر رفح، المدينة الفلسطينية المكتظة بالسكان، مستخدمين المنازل الفلسطينية على الحدود لتغطيتها. من خلال هذه الأنفاق نظّم الفلسطينيون تهريب الذخائر والمتفجرات والمفرقات وبنادق وصواريخ إلى قطاع غزة.

كان على الجيش الإسرائيلي أن يعتمد على قدراته في العمل في المدن الفلسطينية لاكتشاف وتدمير هذه الأنفاق نتيجة عدم الأهلية المصرية لإحباط التهريب. كان الخوف قائماً أن يحوز الفلسطينيون على أسلحة مدمرة أكثر وتصل لمدى أطول وبقي هذا الخوف نظراً لانسحاب إسرائيل الأحادي عام 2005 من غزة. وبالنظر أيضاً إلى أن معظم هذه الأنفاق قد حُفرت داخل البيوت - وكثيراً منها مفضحة لحماية هذه الأنفاق - فإنّ أفضل خيار كان لجيش الدفاع الإسرائيلي أن يهدم هذه المنازل مباشرة. وبالرغم من حقيقة أن السلطة الفلسطينية قد أجبرت السكان على مغادرة منازلهم لكي تيسر عمليات التهريب، إلا أنّ إسرائيل واجهت انتقادات شديدة محلياً ودولياً بسبب هذا التدمير.

كرئيس للأركان أعتقد أن عمليات الهدم هذه كانت ضرورية. ويتحمّل المسؤوليةّ إمّا المهربون أنفسهم وإمّا المؤسسات الأمنية للسلطة الفلسطينية. ولا تزال إسرائيل تلاقى الدم من جميع الجبهات (من وسائل الإعلام الإسرائيلية والأجنبية، والمنظمات غير الحكومية وبطبيعة الحال من الفلسطينيين أنفسهم) على الأفعال التي تقوم بها بدلاً من السلطة الفلسطينية التي انتهكت الاتفاقات السابقة بخصوص حجم ونوع الأسلحة التي يستطيع الفلسطينيون الحصول عليها.

إنّ آلة الدعاية الفلسطينية كانت شديدة الفعالية في استغلال هذا الموضوع. في الواقع، يصعب تفسير الحاجة إلى هدم المنازل حين مشاهدة امرأة فلسطينية عجوز تبحث عن حاجاتها في مكان كان يوجد فيه منزلها. شرح هذا المشهد هو أكثر صعوبة عندما تكون هناك خلافات حول طبيعة المشكلة داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه.

التعليم في محاربة الإرهاب

إن المجتمع المستهدف من قبل الإرهابيين يجب أن يستعد على الدوام ليكون على الخطوط الأمامية. التعليم مهم جداً في بناء التصميم الوطني، مع تأكيد السرد الوطني وتعزيز الرؤية الوطنية. وبالتالي فهو الأداة الحساسة التي يمكن من خلالها أن يبني المجتمع الحصانة الجسدية والنفسية لأعضائه ضد الهجمات الإرهابية.

وفي أعقاب الأعمال الحربية التي بدأت في أيلول/ سبتمبر 2000، أثبت الإسرائيليون وخاصة جيل الشباب حاجة ماسة في هذا الصدد. وخلال التسعينات، كان الإسرائيليون يُدرّسون أنهم في بداية حقبة جديدة من السلام ليس حقبة جديدة من القتال. وإخفاقهم في إدراك التهديد أدّى إلى الإهمال في كرامتهم المدنيّة وفي معرفة تراثهم. أنا شخصياً شهدت مثل هذه الحالات بين الجنود الذين كانوا تحتي قيادي: أظهروا الجهل عن تاريخ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، عن جذور الصهيونية وتراثهم اليهودي، والشرعية الشاملة لإقامة الدولة العبرية. هذا الجهل والشكوك التي يبذرهما حول عدالة الأعمال التي يقوم بها الفرد (فضلاً عن عدالة قضية إسرائيل) يُعدّوا خطرين للجهد الذي تقوم به إسرائيل لمكافحة الإرهاب. أثناء فترة ولايتي كرئيس للأركان، كنت فاعلاً في صياغة برنامج تربوي لصالح الجنود القادمين لغرس الإيمان بمهمّتهم المصيريّة لنجاح الجهد في محاربة الإرهاب.

أفضل الدفاع هو أفضل الهجوم

الحرب ضد الإرهاب يجب أن تُواجه في جميع مناحي الحياة: السياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية والقضائية والميدان الحربي أيضاً. الدرس العملي الأول أعطيه من بين العديد من الدروس التي تعلمتها في الحرب ضد الإرهاب أن أفضل دفاع هو هجوم جيد. إسرائيل نجحت في الحد من خطر الإرهاب الفلسطيني ومن عدد الإصابات فقط عبر الانتقال من الدفاع إلى الهجوم.

من 29 أيلول/ سبتمبر 2000 إلى 29 آذار/ مارس 2002، اعتمدت إسرائيل على موقف دفاعي لحماية نفسها. انتشر جيش الدفاع الإسرائيلي ووكالة الأمن الداخلي (الشين بيت) والشرطة الإسرائيلية في عمليات دفاعية حول المدن الفلسطينية (منطقة أ) والتي كانت وفقاً لاتفاق أوسلو تحت السيطرة الفلسطينية كلياً. وشملت هذه التدابير إنشاء نقاط التفتيش وتسيير الدوريات الروتينية حول المناطق السكانية لضمان عدم تمكن أي فريق غير مخوّل لدخول الأراضي الإسرائيلية من العبور إليها. وفي المقابل، التدابير الهجومية التي اتخذها الجيش الإسرائيلي خلال هذه الفترة نفسها كانت معظمها الانتقام من الهجمات الإرهابية وقد استهدفت مرافق السلطة الفلسطينية للضغط على القيادة الفلسطينية لمواجهة

الإرهابيين. هكذا وضعت إسرائيل عبء المسؤولية عن هذه الهجمات على السلطة الفلسطينية بدلاً من المنظمات الإرهابية المسؤولة عن هذه الهجمات.

إن الهجوم على فندق بارك في נתانيا عشية عيد الفصح غير بشكل كبير من موقف إسرائيل. وبموافقة الحكومة الإسرائيلية على الدرغ الواقي اختارت الانتقال من الدفاع إلى الهجوم. وكان تأثير ومترتبات هذا القرار قد تجاوزت الاعتقالات وقتل مئات من الإرهابيين:

- لأول مرة منذ اتفاق أوسلو، قررت إسرائيل أن تتحمل المسؤولية عن أمنها. ومنذ تنفيذ الاتفاقية في أيار/ مايو 1994 كانت سيطرة إسرائيل على أمنها بالتأكيد مشلولة، فالأجهزة الأمنية الفلسطينية كانت الوحيدة المسؤولة عن حفظ الأمن في المنطقة أ. وكان الإرهابيون الفلسطينيون يتخذون هذه المنطقة ملاذاً آمناً لهم غير الدرغ الواقي بشكل فعّال هذا الواقع.

- حتى الدرغ الواقي كانت إسرائيل تُعتبر برأي كثيرٍ من العرب أنها "شبكة عنكبوت"، كما قال رئيس حزب الله اللبناني حسن نصر الله. استُعملت هذه العبارة للدلالة على أنه مثل شبكة العنكبوت فإنّ الجيش الإسرائيلي وكذا المجتمع الإسرائيلي بيدوان قويان ولكن هما في الحقيقة ضعيفان جداً عند المحك. واستنتج العرب أن الإسرائيليين قد تعبوا من الحروب وهم غير مستعدون للقتال والتضحية بأرواحهم في سبيل قضيتهم وبلدهم. يعتقد بعض الإسرائيليين أن الاحتياطي لن يكون مستعداً للدخول في حرب بنفس المرونة التي أظهرها في الماضي. ولكن أداء جيش الدفاع الإسرائيلي وخاصة من الاحتياطي أثبت العكس. إنّ تعبئتهم المؤثرة حيث تطوّع الكثير للذهاب إلى الحرب من دون أن يتم استدعائهم بالإضافة إلى الدعم الشعبي الإسرائيلي للعملية، كل هذا كان له تأثير استراتيجي، فقد أثبتت قوّة وقدره جيش الدفاع الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي حتى قبل أن يتم إطلاق طلقة واحدة.

- هذه العملية أضعفت إلى حد كبير من قدرات الإرهاب الفلسطيني حيث أدت إلى اعتقال وقتل المئات من الإرهابيين وتدمير ورش لصنع متفجرات.

- منذ العملية، تمتع الجيش الإسرائيلي بحرية أكبر للتصرف في الضفة الغربية. المنظمات الإرهابية التي لم تتمكن من الانتعاش واضطروا إلى استثمار أكبر للجهد والموارد على التدابير الدفاعية والأمنية.

- قبل العملية تعرضت إسرائيل لعدد كبير من الإصابات الناتجة عن خلايا إرهابية في الضفة الغربية عما بعدها. نجاح الدرغ الواقي أوضح أن الانخراط في العمليات الهجومية هو أكثر فعالية بكثير من الاعتماد على تدابير دفاعية في الحرب ضد الإرهاب. اعتقال الإرهابيين في محيط مناطقهم (في أسرّتهم) هو أكثر فعالية من انتظارهم ليقربوا الأهداف داخل إسرائيل ثم القبض عليهم هناك. وغالباً الفشل في اتخاذ المبادرة يجعل وجود الإصابات لا مهرب منه حتى عندما يضطر الانتحاريون لتفجير أنفسهم قبل الاقتراب من الهدف المنشود (سواء من خلال تنبيه المدنيين أو من تنبيه الحراس على مداخل الأماكن العامة). وفي هذا الصدد، العمل الهجومي هو أكثر فعالية من الجدار الأمني.

إنّ مدى تهديد الإرهاب للمدنيين الإسرائيليين يمكن أن يكون أوضح حين رصد المناطق الجغرافية الثلاث التي ظهر فيها: أولاً، في محيط الإرهابيين أنفسهم، منازلهم وقراهم، والبيئات (ما يمكن أن يُشار إليه بالحلقة الخارجية)؛ ثانياً: المناطق بين

نقطة الأصل للإرهابيين والجدار الأمني (الحلقة الوسطى)؛ وأخيراً في المنطقة الواقعة بين الجدار الأمني والأهداف المحتملة داخل الأراضي الإسرائيلية (الحلقة الداخلية).

إنّ أنجع وسيلة لإحباط الأنشطة الإرهابية هي كما ذكرت، متابعة الإرهابيين داخل محيطهم المباشر خلال العمليات الهجومية. هناك أسباب عديدة لماذا يكون إشراك الإرهابيين في الحلقة الخارجية هو أكثر فائدة. إنّ العمل في الحلقة الخارجية يمكّن القوات الإسرائيلية من السيطرة على ظروف اشتباكاتهما مع الإرهابيين ولأن لديهم المبادرة التي غالباً ما تتيح لهم تحقيق المفاجأة ولا تعرّض المدنيين للخطر المباشر. وبناءً على هذه النقطة الأخيرة، فإن المدنيين في الحلقة الخارجية لا يتم استهدافهم كمحاربين. وكما أصبح واضحاً في السنوات القليلة الماضية فإنّ الإرهابيون يعتبرون أنّ قتل الأبرياء يثمر نتائج أعظم من استهداف المقاتلين فقط. ومع مهاجمة الإرهابيين في مناطقهم (وبشكل أعمّ الحفاظ على حرية التنقل داخل أراضي العدو)، بذلك تكفل إسرائيل لمواطنيها الحصول على المستوى المطلوب من الأمن الذي يستحقه جميع المدنيين.

كل هذه الدروس تؤكد على أهمية الاعتماد أولاً على الهجوم، ثم الحماية، وأخيراً الدفاع. هذه الاستراتيجية حيث أن أفضل دفاع هو الهجوم الجيد، تثبت كم هي مفيدة في ساحات أخرى للحرب على الإرهاب، ولا سيما الميادين السياسية والاقتصادية والنفسية والثقافية، والمجالات التشريعية. إنّ الاستيلاء والإبقاء على المبادرة والحفاظ على موقف هجومي ذو مصداقية هو أكثر فعالية من مجرد الرد على مبادرات الإرهابيين.

المبادئ التنفيذية لمكافحة الإرهاب:

هيمنة الاستخبارات: المفتاح لمكافحة الإرهاب هو رئيس المخابرات. على الجبهة الدفاعية، ونشر معلومات الإنذار المبكر على جميع قوات الأمن أمر مصيري. ثم إن توفير المعلومات المطلوبة في الوقت الحقيقي لاعتراض الإرهابيين وتحييد بنيتهم التحتية هو أمر أساسي.

إنّ الاستخبارات هي مهمّة جداً في أي نوع من الحروب لكن طبيعة الأساليب التي يستخدمها الإرهابيون يجعل للاستخبارات أهمية بالغة في عمليات مكافحة الإرهاب. عملياً، إن الإرهابيين لا يمكن تفريقهم عن المدنيين الذين يعيشون بينهم وأهداف كالإرهابيين يمكن أن تتحول من دون أن يُكشّفوا في المناطق المأهولة، كما توقّر لهم الحماية ضد النيران التقليدية. علاوة على ذلك، فإنّ الإرهابيين قد يحظون بدعم السكان المحليين الذين يمنحون لهم المأوى والغطاء عند الاقتضاء، وهكذا تتعدّد القدرات العملية الإسرائيلية ويتحوّل الارتباك الأخلاقي إلى العمل العسكري البحت.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ولتفادي الأضرار الجانبية، فإن إسرائيل يجب أن تكون قادرة على العمل بدقة في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، تحديداً عليها شحذ قدرتها للتمييز بين الإرهابيين والمدنيين. ولا شك أن هذا يخلق تحديات استخباراتية هائلة.

هيمنة المعلومات: القدرة على نقل المعلومات الاستخباراتية إلى خطوط المواجهة أصبحت مصيرية في العملية الإسرائيلية. ومن أجل تلبية هذه الحاجة، فإنّ نظم القيادة والسيطرة والاتصالات والحوسيب، والمعلومات تحتاج لتكون قادرة على إيصال المواد الخام مثل الصور الجوية أو المنتجات الاستخباراتية المتكاملة لتحديد موقع وهوية الأهداف المحتملة. علاوة

على ذلك، التمييز بدقة بين المدنيين والإرهابيين سيمكّن القادة الميدانيين والطارئين على اتخاذ القرارات بسرعة وتأدية العمل من دون تسبب القلق بشأن تكاليف الأخطاء المحتملة.

هذه المبادئ العملية ذات الصلة في كل أشكال الحروب ولكن لا تستطيع توفير ميزة تُذكر في ميدان الأسلحة التقليدية، بينما هي جزء أساسي من تحقيق الانتصار في مكافحة الإرهاب. إن تجربتي تبين أن تحقيق هذا المستوى من القدرة العمليّة فإنّ وحدات الاستخبارات في الجيش يجب نشر منتجاتها لوكالات الاستخبارات الأخرى داخل الحكومة (تحديداً، شين بيت، الموساد، والشرطة المدنية)، وتنسيق الأنشطة معها. فقط من خلال دمج وحدات الاستخبارات والمعلومات مع مصادر متنوعة يمكن أن تُحرّم هذه الأهداف بنجاح في الوقت الحقيقي.

الإبداع العملي والمرونة: كأهداف.. فإنّ الإرهابيين يمكن أيضاً أن يوصفوا بأنهم زائلون وأهداف عابرة وهي معرضة للاختفاء بالهروب أو بخداع القدرات الاستخبارات الإسرائيلية. هذا التمكن يخلق تحدياً خاصاً للوحدات العملية لأن هذه الأهداف عادة لا تنتشر إلا في لحظة. ولذلك فإنّ الوحدات التنفيذية يجب أن يكونوا دائماً على أهبة الاستعداد للانتشار السريع دون تحضير طويل. تحتاج الوحدات إلى تدريب جيد ومتنوع للعمل بكفاءة في مختلف الظروف وهي تحتاج إلى أن تكون قادرة على التكيف بسرعة وبسهولة تامة للتحديات الجديدة والتحويلات التكتيكية من العدو.

إنّ استهداف أو توقيف الإرهابيين هو مستحيل من دون عنصر المفاجأة. فالإرهابيون دائماً ما يعملون بالقرب من السكان المدنيين الذين يؤيدونهم (في معظم الحالات) أو يخافون منهم إلى درجة تكفي ليسمحوا لهم بالعمل دون عوائق. وفي كِلا الحالتين فإنّ القوات الإسرائيلية التي تسعى إلى إحباط النشاط الإرهابي يجب أن تأخذ في الاعتبار أن المدنيين سينتبهون الهدف إلى وجود القوات الإسرائيلية إذا ما اكتشفت. تجربتي تبين أن الإرهابيون يفضلون الإقامة في المناطق المكتظة بالسكان، مثل مخيمات اللاجئين أو في الأوساط الشعبية المكتظة أو في وسط المدن الفلسطينية (يُشار إليها بشكل عامي بالقصبة). هناك، وبمساعدة الحراس من بين السكان المحليين (خصوصاً بين الشباب) يتمّ تحذيرهم من أي نشاط عسكري إسرائيلي في المناطق المجاورة.

وللاحتفاظ بعنصر المفاجأة فإنّ قادة الوحدات التنفيذية يجب أن يكونوا مبدعين بشكل كافٍ لتغيير أسلوب عملهم حسب الاقتضاء. فالحاجة إلى الإبداع ملحة بصورة خاصة بسبب طبيعة فكر الإرهابيين: فهم بطبيعتهم يشبهون بأي من يحاول الاقتراب منهم، وهم يسارعون إلى تطبيق الدروس المستفادة من العمليات السابقة. وفي العديد من الحالات فإنّ المنظمات الإرهابية تنشر هذه الدروس على مؤيديهم، مستخدمة مختلف أشكال الاتصال الجماهيري، بما فيها النشرات ومواقع الإنترنت بل وحتى الإعلام الشفهي لهذا الشأن. وأفضل طريقة لتحقيق المفاجأة هي بالانضمام إلى السكان المحليين والعمل بحرية في المناطق الحضرية. على مرّ السنين، أنشأ الجيش الإسرائيلي عدّة وحدات متخصصة في العمل تحت غطاء بين الفلسطينيين من أجل توقيف الإرهابيين العاملين. وبدون هذه الوحدات فإنّ هذا النوع من العمليات سيكون غير قابل للإنجاز، لأن عنصر المفاجأة هو مفتاحها للنجاح والقوات النظامية ليس لديهم التدريب اللازم للعمل تحت الرادار في هذا المجال.

إنّ تشجيع الإبداع بين القادة على كل المستويات كما ذكرت هو أمر مصيري. والمهم أيضاً لكبار القادة أن يكونوا على درجة من التسامح في التعامل مع أخطاء القادة الأقل منهم مستوى. إنّ لدى كبار المسؤولين ميل طبيعي ليكون لهم دور

أكبر في الجوانب العملية لمروسيهم بعد أن يشهدوا شيئاً من الفشل. داخل الجيش، هذا الوضع يؤدي غالباً إلى سيطرة كبار الضباط على الأمور التي من الأفضل أن تُترك للذين يعملون على الأرض. هذه الظاهرة لا بدّ من تجنبها: كما هو شعار وحدة القوات الخاصة في جيش الدفاع الإسرائيلي: "الذي يجرؤ.. ينتصر". بعبارة أخرى، إنّ النجاح يُبنى على المجازفة، ونكسة واحدة لا تبرر العودة إلى نمط العمليات الدفاعية.

شهدنا تغييراً كبيراً في طريقة تمكنا من القيام بعمليات بين الضفة الغربية وقطاع غزة وكنتيجة لعملية الدرع الواقي: بعد هذه العملية، فإنّ إسرائيل غيرت بشكل كبير نهجها الاستراتيجي إلى الضفة الغربية. منذ عام 2002، تمتع جيش الدفاع الإسرائيلي بزيادة في الحرية العملية. إنّ وحداته هي أكثر استعداداً لإيقاع الإرهابيين عبر عمليات توقيف صغيرة (في تشكيل الفصيل، أو الفريق أو المجموعة لا أكثر). وفي غزة، الوضع أصبح أكثر صعوبة قبل تنفيذ خطة فك الارتباط. إنّ قرار العمل من الخارج وليس السيطرة الأمنية من الداخل تطلّب الاعتماد على القتل المستهدف أو الغارات العسكرية. ولأنه لا يوجد حرية للحركة فإنّ بعثات الاعتقال مثل تلك التي تجرى في الضفة الغربية كادت أن تكون مستحيلة في غزة. فأيّ مهمة مماثلة في غزة ستطلّب عدداً كبيراً من الجنود، أكثر بكثير من حجم الفصيل في العمليات التي تجري في الضفة الغربية. وتغيير الأساليب والتركيز على عمليات القتل المستهدف تطلّب أيضاً دعم جوي واسع النطاق، مما زاد من احتمال سقوط الضحايا المدنيين وكذلك احتمال الإذانة من قبل المجتمع الدولي.

التدابير الدفاعية ودورها في الإجراءات الأمنية: ورغم أن أفضل الدفاع هو الهجوم الجيد، فليس بوسع أي دولة أن تتجاهل أهمية التدابير الدفاعية لمحاربة الإرهاب ولو لضمان أن تكون الإصابات في حدّها الأدنى. والتدابير الدفاعية ينبغي أن تتناسب مع الخطر المتصوّر. ولأن هذه التدابير تتطلب عادة نفقات هائلة من الموارد، فإنّ توافر الموارد الاقتصادية والعسكرية يجب أن تكون في الحسبان.

كما أنّ التدابير الدفاعية قد تفرض الإزعاج أو الصعوبات على الجانبين. فبينما كانت نقاط التفيتش وعمليات الإغلاق وحظر التجول تدابيراً لازمة لإنقاذ حياة الكثير من الإسرائيليين، فإنّ ذلك خلق بين الفلسطينيين الاستياء العميق والإذلال، وكان له أثر ضار على الاقتصاد الفلسطيني. إنّ الصعوبات الناجمة عن هذه التدابير والصور التي تنتجها استغلّها الإرهابيون فيما بعد والسلطة الفلسطينية لحشد الدعم المحلي والدولي لقضيتهم.

أثبت الجدار الأمني فعاليته كنظام دفاعي. وهو يتألف من عدد من العناصر بما في ذلك أجهزة الاستشعار ودوريات الطرقات ونقاط المراقبة، وقوات الرد السريع، بالإضافة إلى الجدار نفسه (حوالي 5٪ فقط من طول الجدار يتألف من جدران الإسمنت المسلح لمنع إطلاق النار على أهداف في الجانب الإسرائيلي). ورغم أن هذا الحاجز قلّل من عدد التسلل (والقتل والتفجير) إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه بحيث لا يترك مجالاً للخطأ. في تجربتي، أي نظام من تصميم الإنسان هو عرضة للإبطال فالإرهابيون لن يتوقفوا عن البحث عن سُبل للتغلّب على هذه العقبة وسوف ينجحون في النهاية.

إن فوائد الجدار واضحة ولكن لها أيضا عدة تكاليف:

- التكاليف المالية: من 2 بليون دولار إلى 3 بليون دولار.
- التكاليف السياسية: الجدار قد يؤثّر على الحدود المستقبلية لإسرائيل ويمكن اعتباره خط الانسحاب الذي لن يقدم أي شيء في المقابل.

• تكاليف العلاقات العامة: إنّ الدعاية الفلسطينية نجحت في ذمّ إسرائيل بسبب الجدار بالإشارة إليه بكلمة (الجدار) كما هو الحال في جدار برلين، أو جدار الفصل العنصري.

تحقيق التوازن بين إنجاز الأمن وكسب القلوب والعقول: التوازن مبدأ آخر مهم لمكافحة الإرهاب. معظم الخيارات السياسية تتضمن المقايضة بين تحقيق الحد الأقصى من الأمن لشعبها وكسب قلوب وعقول سكان الطرف المنافس. وهذه الدينامية هي موجودة في كل مستوى للسياسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. التدابير الدفاعية مثل الإغلاق وحظر التجول ونقاط التفتيش ولا سيما الجدار الأمني تخدم وظيفة أمنية هامة ولكنها قد تقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق استحسان مع عامة الناس في الطرف التّد. كذلك تدابير الهجوم مثل الاعتقالات قد تحقق فوائد على المدى القصير ولكن أيضاً قد تعمّق الكراهية وتشجّع العمليات الانتقامية. وفي نفس الوقت، نبذ الإجراءات الأمنية من أجل تخفيف معاناة السكان عند الطرف المنافس يستلزم قدرًا كبيراً من المخاطر: لا يمكن أن يتحقق الفوز في معركة القلوب والعقول بين عشية وضحاها وطوال عملية بناء أسس الثقة المتبادلة، سيكون هناك متطرفون مستعدون لاستخدام العنف حتى ولو على حساب ازدهار شعبهم.

في الحقيقة وفي مناسبات عديدة فإنّ الاعتبارات الإنسانية المتدهورة في الأمن كانت على حساب الشعب الإسرائيلي. ومثال بارز حدث في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 2000 عندما اجتمع شيمون بيريز مع عرفات لمناقشة اقتراح آخر لوقف إطلاق النار فقد انسحبت القوات الإسرائيلية من المواقع المحيطة بمدن المنطقة (أ) حرصاً على الشعب الفلسطيني وفي محاولة لكسب ثقة القيادة الفلسطينية وكان ذلك في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر. وبتاريخ 3 تشرين الثاني/ نوفمبر فجرّ مقاومو الجهاد الإسلامي الفلسطيني سيارة مفخخة في سوق ماهاني يهودا المكتظ في القدس مما أدى إلى مقتل اثنين من المدنيين. ومن المحتمل أن القوات الإسرائيلية كانت ستمكّن من إحباط أو منع هذا الهجوم لو لم تنسحب في اليوم السابق. وفي مثل هذه الحالات يجب أن يجد أصحاب القرار التوازن الصحيح بين اعتبارات متناقضة. ومن المؤسف أنني لم أجد إجابات سهلة. صعب كما يبدو، فإنّ تحقيق التوازن الصحيح في كل حالة يتطلب استخدام المنطق وإبقاء العقل مفتوحاً بما فيه الكفاية بحيث يتم التكيّف بسرعة مع كل سيناريو جديد حين يظهر.

حماية الأخلاق في الحرب: كل حرب تشكّل تحديات للأخلاق والحرب ضد الإرهاب وللأسف أثبتت أنّها الأكثر تحدياً في هذا الصدد. في الحرب التقليدية كلا الجانبين يفهم ويحترم الحدود بين المحاربين وغير المحاربين (الحدود المادية والنظرية). إن العمليات الإسرائيلية لمحاربة الإرهاب تهدف إلى إبقاء المدنيين في كلا الجانبين بعيدين عن الصراع ما هو ممكن بشرياً. بينما يفضّل الإرهابيون الفلسطينيون استعمال مدنيّهم دروعاً بشرية حين يتعمدون استهداف المدنيين الإسرائيليين كجزء من أهدافهم العملية. ومع أنّ الإرهابيين يلعبون طبقاً لمجموعة مختلفة من القواعد فإن الحفاظ على المعايير الأخلاقية العليا له أهمية حيوية سواء لتقوية العزم الوطني وللنصر في معركة قلوب وعقول السكان المدنيين. ومن الأهمية بمكان أن يتم القتال والتمسك بالمعايير الأخلاقية في نفس الوقت. والمجتمعات الغربية متعصبة في تأييدها المستمر وفي كل الأوقات للقيم التي تجسدها. لذلك فإن الجيش يخضع لتدقيق الجمهور المستمر بخصوص استخدامه القوة في ضوء معايير المجتمع للسلوك الأخلاقي. عندما يذهب مجتمع ما إلى خيار الحرب فيجب عليه أن يبذل قصارى جهده للحفاظ على قيم الأمة في زمن السلم. تقويض الشرعية المحلية للجهد العسكري سيؤدي بلا شك إلى الهزيمة في الحرب ضد الإرهاب.

في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، يجب أن يكون جنود جيش الدفاع الإسرائيلي جاهزين لاتخاذ القرار الصائب تحت النار بعد الموازنة بين تناقض اثنتين من القيم المتأصلة في المجتمع الإسرائيلي: الأمر التوراتي "لا تقتل" ومن جهة أخرى النصيحة التلمودية "من يأتي لقتلك فاقتله أولاً". هذا التوازن لا يتحقق فقط بحفظ قواعد الاشتباك. التعليم مطلوب. كرئيس للأركان بدأت شخصياً بالبرامج التعليمية والتدريبية لتزويد القوات المسلحة الإسرائيلية وخصوصاً الضباط بالقيم الأساسية للحقائق في ساحة القتال.

ومع ذلك فإنّ التعليم وحده لا يكفي. طرق عديدة يمكنها غرس القيم السليمة في صفوف الجيش فالقدوة والتفتيش من القادة مطلوبين أيضاً. فعلى سبيل المثال أقصد أن القائد يجب أن يقدم نفسه بطريقة مثالية فوق جميع أشكال اللوم سواء أخلاقياً أو مهنيّاً. فالقائد الذي يغرس الثقة في تصرفه سوف يُلهِم في النهاية مرؤوسيه لكي يحذوا حذوه. وأعني بالتفتيش أن العمليات الدفاعية يجب أن تكون شاملة. الجنود والقادة قد يخفضوا مستوى التأهب بسبب الروتين وبالتالي سوف يزيدوا من إمكانية جعلهم أهدافاً محتملة. هذه مشكلة يجب الاعتراف بها والتعامل معها وفقاً لذلك فالسلوك المهني للمرؤوسين يجب عدم السماح له أن يتراجع. ما هي العوامل التي تجعل الحفاظ على القيم تحدياً كبيراً؟

- القتال المستمر والكثيف في المناطق المدنية سيؤدي إلى ما نسميه أثر التبدد بين الجنود في المعارك. هذا التأثير أمر طبيعي لغريزة بقاء المقاتلين والتي تمكنهم من التعامل بسهولة أكثر مع حالات ذات صعوبة وتعقيد كالتى يواجهونها يومياً.
- إن انطماس معالم الحدود بين المقاتلين والمدنيين في أراضي العدو يمنع الجنود الإسرائيليين من التمييز بسهولة بين الصديق والعدو. وبالإضافة إلى ذلك، عندما يشاهد الجنود التأييد الشعبي للجماعات الإرهابية والعداوة الغير مدروسة والمستمرة تجاههم يأتيهم الاعتقاد بأن كل شخص هو العدو. هذا التفكير قد يؤدي إلى تبرير العقاب الجماعي لأن الإرهابيين ما زالوا يسيرون بحرية في أوساط المجتمع السكني المحلي.

- الإرهابيون لا يحملون نفس القيم التي يحملها الغربيون ويعملون وفقاً لمعايير أخلاقية مختلفة. قد يتساءل الجنود عن القيود المفروضة على أعمالهم عندما يواجهون عدواً لا يلتزم بنفس مبادئهم الأخلاقية. على كل حال لماذا يجب عليهم ضبط سلوكهم وفقاً للقيم والقوانين الأخلاقية التي تمثلها بلادهم بينما هي مُتجاهلة تماماً من خصومهم؟ علماً أنهم هم الذين يعانون من إجهاد بدني وعاطفي حين يوضعون في مواقف تبدو لهم فيها نهاية الحياة وهم الذين فقدوا الإخوة والرفاق بين أيديهم.

- وهناك عامل آخر قد يكون هو المنطق أن الغاية تبرر الوسيلة. نظراً للطابع الشرعي في حقهم في الدفاع عن النفس، قد يفترض الجنود أن أفعالهم هي فوق التوبيخ: إن حقيقة أن كل ما يفعلونه هو ضمن خانة الدفاع عن النفس ومن أجل البقاء يمكن أن تقوم بمقام التبرير الأخلاقي لاستخدام أية وسيلة لكسب الحرب.

- تجريد العدو من الإنسانية هو عامل آخر. فمن السهل تجريد الناس من الإنسانية إن كانوا مستعدين للقتل أو داعمين للاتحاريين والجنود قد يلجأون للتعامل مع أي فلسطيني من دون إنسانية إن افترضوا أنه يشارك في هذه الهوية. إن الضريبة العاطفية كإحباط والخوف والغضب التي يتعرّض لها الجنود تخلق جواً يمكن أن يقوّض القيم والأهداف التي تسعى المجتمعات الديمقراطية للحفاظ عليها.

- الجنود والقادة من المستوى الأدنى هم من الشباب ويفتقدون الخبرة. وشبابهم يقودهم بالطبع للانجذاب نحو الرؤية السوداء أو البيضاء للعالم مع تجاهل واضح للمنطقة الرمادية. هذا العامل هو تحدّي آخر لقادتهم الكبار.
- وأخيراً، فإن الفلسطينيين قد حطّموا كل ذرة من الثقة الممنوحة لهم وإسرائيل دفعت ثمناً باهظاً للثقة العمياء بكلمة القيادة الفلسطينية. فقد استغلوا الأخلاق لتهديب الانتحاريين والأسلحة والقنابل والمتفجرات باستخدام سيارات الإسعاف أو المرضى المزمع أخذهم إلى المستشفيات الإسرائيلية لتهديب الأسلحة والمتفجرات عبر الحدود (أو لبدء الهجمات الانتحارية بأنفسهم). إن المسؤولية الملقاة على الجنود الإسرائيليين الذين أُجبروا على الأخذ بعين الاعتبار الحالة الإنسانية من جهة ولكن مع اطلاعهم على الثمن الباهظ الذي يمكن أن يدفعه شعبهم إن أخطأوا هي في الحقيقة مسؤولية كبيرة جداً. بكل الأحوال يتم انتقاد الجنود من المنظمات الأهلية أو وسائل الإعلام على انعدام الإنسانية في أعمالهم أو حتى من قِبَل شعبهم نفسه من كونهم يتصرفون بإنسانية زائفة وعدم حماية أمن إسرائيل.
- هذه العوامل تجعل التحدي الذي يواجهه القادة هائلاً. التعليم هو عنصر أساسي وضروري في هذا المجال ولكن القيادة بمفهوم القدوة والتفتيش اليومي المستمر من القادة هو أمر مصيري. أي سوء تصرف يجب التحقيق فيه والتعامل معه بطريقة حاسمة. وبالرغم من أن الوضع معقد فإن الأوامر والمعايير لا يجب أن تكون كذلك. البروتوكول العسكري يجب أن يكون مجهزاً للتعامل مع أي احتمال يواجهه الجنود ويزيل بالطريقة الأمثل أي غموض حول الأخلاق في الحرب من الخطوط الأمامية.

الخلاصة: هل بإمكان المجتمعات الديمقراطية هزم الإرهاب؟

إن المجتمعات الديمقراطية تستطيع بالتأكيد كسب الحرب على الإرهاب. ويجب علينا وباستطاعتنا القضاء كلياً على أساليب الإرهاب كوسيلة لتحقيق الغاية. الطريقة الوحيدة للتوصل إلى هذه النتيجة تكمن في هزيمة الإرهابيين وأولئك الذين يستخدمون الإرهاب عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً. الإرهاب أصبح الأداة الرئيسة للمجموعات التي ترفض وجود دولة إسرائيل. عالمياً أصبح سلاح الإسلاميين الأصوليين الذين يريدون هزيمة الغرب وفرض الخلافة الجديدة. إن أي نوع من الاستسلام لمطالب الإرهابيين لن يؤدي سوى إلى زيادة الدعم للإرهاب داخل المجتمع الدولي. الأيديولوجيات الأصولية الإسلامية وأساليب الإرهاب التي تهدد المجتمع الدولي اليوم لا علاقة حقيقية لها بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فالثورة الإيرانية الشيعية وتأسيس تنظيم القاعدة نشأت من عوامل لا علاقة لها مطلقاً بهذا الصراع ولكن كلٌّ منهم تلقى التشجيع من انسحاب الاتحاد السوفياتي من أفغانستان في عام 1989، ومن الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في عام 2000 ومن غزة في عام 2005، وانسحاب إسبانيا من العراق بعد هجمات مدريد في 2004. الإسلاميون الأصوليون اعتبروا هذه الانسحابات انتصاراً للأساليب الإرهابية، وبشكل أساسي لمواقفهم الأيديولوجية. اليوم أصبح الإسلاميون المتطرفون أكثر نشاطاً بعد انتصاراتهم السياسية كفوز حماس في السلطة الفلسطينية والإخوان المسلمين في مصر. إنهم يدعمون عدم الاستقرار في العراق والصعوبات التي تواجهها قوات التحالف هناك. تعلمت أنه على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية والبرامج المستقلة فإن كل منظمة تتأثر بنجاح أو فشل الآخرين: كل انتصار لإرهابيين يحرّض ويشجّع الإرهابيين في جميع أنحاء العالم وكل فشل هو بمثابة رادع عالمي. وبالتالي فإنّ هناك حاجة ماسة للتعاون العالمي بين كل أولئك الذين يواجهون خطر الإرهاب. ولا يمكن لبلد أن ينتصر في حربه على الإرهاب

بالضغط على آخر للاستسلام لمطالب الإرهابيين. الإرهاب يتحدّى النظام العالمي برّمته. كل الأمم المهتدة بخطر الإرهاب يجب أن تتفق على أنه لا يوجد شيء اسمه إرهاب مشروع مما يعني التناغم الأخلاقي فيما يتعلق بجميع أنواع الإرهاب في جميع أنحاء العالم لأن الإرهاب لا يميّز بين المقاتلين والمدنيين ولا يمكن أن تكون أي حركة للمقاومة مقبولة إن كانت تستهدف المدنيين عمداً.

العالم المتحضر يجب أن يكون جبهة موحدة في هذا الشأن ويضمن أن وجهة النظر هذه مفهومة ومطبقة من قبل جميع الراغبين في أن يكونوا أعضاء في مجتمع دولي نظيف.

إن إدراك الخطر والتناغم الأخلاقي هي الشروط الأساسية للنجاح في مكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك نحن بحاجة إلى الإرادة والتصميم على النجاح. في النزاع الحالي بين الإسلاميين الأصوليين والغرب فإنّ الغرب بلا شك لديه سلطة أقوى لكنه يفتقد إلى الإرادة والتصميم على الكفاح حتى النهاية. وفي المقابل، فإنّ الإسلاميين الأصوليين لا يملكون قوة عسكرية متفوقة ولكن لديهم الإرادة والتصميم على هزيمة الغرب. أخشى أن هذا الوضع انعكس في سياق حرب إسرائيل مقابل الإرهاب الفلسطيني. أي مجتمع يتحداه الإرهابيون يجب أن يكون على استعداد للتضحية؛ لا للاستسلام. المجتمعات الغربية يجب أن تكون مستعدة لتحمل الخسائر البشرية والنفقات الاقتصادية الناجمة عن الحرب؛ لا للاستسلام. الصمود والمقاومة هم أهم في هذا النوع من الحرب من الطائرات والمدفعية، أو أي سلاح آخر. وللأسف عند محاربة الإرهاب فإنّ المدنيين هم من يكونوا في الخطوط الأمامية. كل المجتمعات الليبرالية يجب أن تلتقي سياسياً وتنتق بالكامل لهزيمة الإرهاب في جميع أنحاء العالم. وكما استطاعت إسرائيل أن تُوفّق في تسهيل تبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة الأمنية فكذلك على الأنظمة الديمقراطية أن تتعاون في مكافحة الإرهاب. الإرهابيون لا يبقون في بلد واحد أو في منطقة واحدة فالتعاون الاستخباراتي على أساس علمي ذو أهمية حيوية فعلياً في مجال التعاون الجسدي عبر بعثات محاربة الإرهاب وتحريم العمليات.

لقد قرأت مقالات عديدة يدّعون بأنه لا يوجد حل عسكري لإنهاء الإرهاب. وأنا أدّعي أنه لا يوجد حل عسكري لأي حرب. وكما قال العسكري العظيم الإستراتيجي كارل فون كلاوسفيتز: "إنّ الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى". في الحرب النتيجة هي النتيجة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية. الجيش قد ينجح في ميدان المعركة، ولكن القيادة السياسية قد تستسلم لاعتبارات أخرى. في أي نوع من الحروب التنسيق بين الأقسام السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية للبنية السياسية أمر حيوي. وفي الحرب ضد الإرهاب كما هو الحال في أي حرب استنزاف يكون التنسيق مهم جداً بين جميع الزعماء السياسيين على أساس يومي. في إسرائيل فإنّ هذه الحرب يجب أن تُدار من قبل رئيس الوزراء والحكومة على أساس يومي (فعلياً فإنّ النظام السياسي الإسرائيلي لا يناسب التعامل مع هذا التحدي).

وفيما يتعلق بالإرهاب الدولي والحرب ضد الأصوليين الإسلاميين فإنّ التنسيق بين الزعماء السياسيين والعسكريين والاقتصاديين وأعضاء المجتمع الدولي أمر حيوي. الأهداف في هذه الحرب يجب أن تشمل الإرهابيين ومرافقهم وتمويلهم والدول الراعية. إن المجتمع الدولي يملك القدرة على هزيمة هؤلاء الأعداء. مفتاح النصر هو محاربة الإرهابيين ومؤيديهم بالوسائل العسكرية بينما سياسياً واقتصادياً فيكون عبر عزل الإرهابيين والأنظمة المارقة التي تدعمهم.

تحتاج الديمقراطية إلى تغيير جذري في تشريعاتها وسياساتها فضلاً عن القانون الدولي تجاه الحرب على الإرهاب. وحتى وقت قريب كانت السلطات التشريعية الأكثر ديمقراطية تعتبر الإرهاب جريمة أفضل من يتعامل معها هو القضاء. في أعقاب 11/9 تغيرت التشريعات في بعض هذه البلدان بسرعة ولكن هذا لا يكفي. الإرهابيون يستغلون الثغرات التشريعية لصالحهم. ونتيجة لذلك هم قادرون على جمع الموارد اللازمة لمنظمتهم وعلى تحريض الآخرين على الانضمام إلى المنظمات الإرهابية وهلمّ جرّاً. القانون الدولي نفسه ما زال يقوم على مفاهيم الحرب التقليدية وخصوصاً تجارب الحرب العالمية الثانية ولا يأخذ بعين الاعتبار كيف أن الحرب ضد الإرهاب تختلف. ويجب أن نجد التوازن القانوني السليم بين الحاجة إلى ضمان الأمن والحاجة إلى ضمان الحريات الأساسية لجميع الأفراد. فبالرغم من أن المرور خلال عمليات التفتيش في المطار قد يبدو غير مناسب ولكن الحذر ضروري.

والجانب الأخير من تحقيق النصر في الحرب على الإرهاب ما تبين لي أن أكون أول أي طبقة من البنى التحتية الإرهابية وهي التعليم. الأفراد لم يولدوا إرهابيين بل تربوا وتلقنوا واثقوا إلى صفوفها. النظام التعليمي الفلسطيني وكذلك المدارس الوهابية (المدارس الدينية) في السعودية وباكستان يروجون لثقافة الجهاد والاستشهاد. وما دامت هذه المؤسسات تمجد الموت من أجل قضية بدل أن تعيش من أجلها فليس لدينا فرصة للفوز في هذه الحرب. خلال سنوات عملي في جيش الدفاع الإسرائيلي فإنّ التغيير المستمر قدّم فرصاً غير مشجّعة أبداً، فمقابل كل رأس يتم إزاحته ينمو آخر في مكانه. يجب أن تبذل ديمقراطيات العالم قصارى جهدها لتعزيز التغيير في القيم في الشرق الأوسط: تقديس الحياة لا الموت؛ تقدير المعرفة لا الجهل؛ قبول المسؤولية عن أفعالهم؛ عدم لوم الآخرين على فشلهم؛ السماح للسعادة بالتواجد في هذا العالم؛ ليس في الآخرة للشهداء والإيمان بحقهم وقدرتهم على أن يكونوا أحراراً لا أن يقدموا مجاناً إلى حكومات استبدادية. إن تغيير هذه القيم سيكون تحدياً هائلاً، وعلى الرغم من أنني لست واثقاً من إمكانية تحقيقه ولكن علينا جميعاً أن نحاول معاً.

إن الديمقراطية يجب أن تدعم وتروج للمعتدلين في الشرق الأوسط سياسياً ومالياً. وعلينا أن ندعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل تنمية حقيقية (وليس أولئك الذين يستخدمون هذا العنوان لهجوم الغرب أو إسرائيل)، وتشجيع المشاريع المشتركة بين الشرق والغرب لسدّ الفجوة الثقافية ولعرض كل جانب على ثقافة وتراث الآخر. لا يوجد حل فوري أو لحظة انتصار سريع. والتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو قول الحقيقة ولا يكون بتجاهل التهديد وعدم تهيئة آمال كاذبة من أجل فائدة سياسية قصيرة الأجل. يجب أن يُهزَم الإرهاب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، والأهم من ذلك أيديولوجياً. نحن مواطنو الديمقراطيات في العالم يمكن أن ننجح، وليس لدينا خيار آخر إذا أردنا البقاء على قيد الحياة كأفراد وكدول حرة.